



Ref :

الرقم :

Date:

التاريخ :

Res.:

المرفقات :

قرار مجلس إدارة الهيئة العليا للرقابة على المناقصات والمزايدات
رقم (118) لسنة (2013م)

في الاجتماع المنعقد بمقر الهيئة العليا للرقابة على المناقصات والمزايدات يوم الاثنين 22 محرم
1435هـ الموافق 2013/11/25م ، برئاسة م/ عبدالملك احمد العرشي - رئيس مجلس إدارة الهيئة.
ويحضر كل من :-

عضو مجلس إدارة الهيئة

" " " "
" " " "
" " " "
" " " "
" " " "

1. د. ياسين محمد الخراساني

2. أ. أمين معروف الجند

3. أ. نجيب محمد بكير

4. القاضي/ عبدالرزاق الأكحلي

5. م. عبدالحميد أحمد المتوكل

6. د. محمد أحمد ثابت

سكرتير مجلس الإدارة

وبحضور م. جميل علي أحمد الصبري

تم إصدار القرار الآتي

في الشكوى المقدمة من مؤسسة الحسين التجاريه

ضد

الجهاز المركزي للإحصاء بشأن المناقصة رقم (2013/2) الخاصة بتوريد حقائب

الوقائع والاجراءات

تتصل وقائع واجراءات الشكوى بما يلي:

أولاً: بتاريخ 2013/9/17 تقدمت الشاكية الى الهيئة بعريضة شكوى ضد الجهاز المركزي للإحصاء
تضمنت أنه تم استبعادها من المناقصة المذكورة وارساء المناقصة على مكتبة الاعتماد رغم ان
عطاءها هو أقل العطاءات سعرا ومستوفية لكافة شروط المناقصة المالية والفنية، وأن لجنة
المناقصات كانت قد استدعتها اكثر من مرة للاستيضاح، وتم الإتفاق والالتزام منها بعمل أي نموذج





Ref :

الرقم :

Date:

التاريخ :

Res.:

المرفقات :

يتم اختياره من بين التسعة النماذج المقدمة و مستعدة لتنفيذ أي نموذج سواءً كان مقدم منها أو من غيرها بدون أية زياده في الأسعار، وطلبت من الهيئة إيقاف إجراءات التعاقد حتى يتم حل الاشكال ورفع الظلم عنها.

ثانياً: بعد استلام الشكوى ووجهت الهيئة مذكره الى الجهة المشكوا بها برقم(1358) بتاريخ 2013/9/25م وقف الاجراءات والرد على الشكوى وموافاة الهيئة بأوليات الموضوع، وقامت الجهة بتاريخ 2013/10/8م بالرد على الهيئة بمذكرة تضمنت الآتي:

1- ان الشاكية تقدمت بمذكرتين ، الأولى بتاريخ 2013/7/16م حول الاستفسار عن المجموعة السادسة الخاصة بتوريد الحقائب وطلبت سرعة البت وموافاتها بإخطار قبول العطاء وسرعة توقيع العقد في اقرب وقت ممكن ، والثانية بتاريخ 2013/7/30م بشأن عينات المناقصة رقم (2013/2م) المجموعة الخاصة بتوريد حقائب وابدت الشاكية استعدادها لتلبية الطلب وتوريد نفس العينة المقدمة من مكتبة الاعتماد راجية البت وموافاتها بإخطار قبول العطاء وسرعة توقيع العقد في اقرب وقت ممكن، وازافت الجهة ان طلب الشاكية انها ستقوم بتوريد نفس العينة المقدمة من مكتبة الاعتماد يعتبر تفاوض وذلك مخالف للمادة (21)من قانون المناقصات ولان التفاوض مع مقدمي العطاءات لا يجوز مهما كانت الاسبابالخ. كما ان طلب الشاكية بسرعة البت والاطار بقبول العطاء كان خلال مرحلة تحليل المناقصة حيث ان قرار لجنة المناقصات في البت كان بتاريخ 2013/8/29م ومذكرة الشاكية المذكورة كانت بشهر يوليو2013م وذلك يتناقض مع قواعد السلوك التي يجب الالتزام بها من قبل القائمين بأعمال المناقصات والمزايدات والقائمين بأعمال الرقابة عليها اياً كانت مستوياتهم واصحاب العطاءات المتقدمين للتوريدات والتعهدات وانه يجب الالتزام بقواعد السلوك في كل المراحل التي تمر بها المناقصات





Ref :

الرقم :

Date:

التاريخ :

Res:

المرفقات :

والمزايدات استناداً الى المواد (98و94) من قانون المناقصات والمواد (422و426) من اللائحة التنفيذية لذات القانون.

2- إن اسباب استبعاد عطاء الشاكية هو عدم مطابقة العينة المقدمة منها للمواصفات المطلوبة وفقاً للتقرير الفني ومحضر وقرار لجنة المناقصات وذلك استناداً الى المادة (22) من القانون الفقرة (أ) والتي تنص انه يجب ارساء المناقصة على اقل العطاءات سعراً بعد التقييم متى كان مستجيباً ومستوفياً لجميع شروط المناقصة الفنية والمالية والقانونية وبناءً على ذلك فإن عطاء الشاكية غير مستجيب لشروط المناقصة من الناحية الفنية وهي عدم مطابقة العينة للمواصفات المطلوبة هذا ما نزم ايضاحه والرد به على الشكوى.

ثالثاً: بعد وصول الرد من الجهة، تم احالة الشكوى ورد الجهة الى المكتب الفني بالهيئة للدراسة وايداء الرأي. وبعد دراسة المكتب الفني للوثائق، و الجلوس مع الطرفين، رفع تقريره الى المجلس وتضمن الآتي:

1. تم تقديم الشكوى خلال الفترة القانونية.
2. عطاء الشاكية اقل الاسعار وفقاً لمحضر فتح المظاريف.
3. عطاء الشاكية غير مطابق للمواصفات بالنسبة لحقائب النوع الاول.
4. الشاكية التزمت للجهة بتلبية طلباتها حسب المواصفات الموضحة بكراسة المناقصة.
5. قامت الجهة باستخدام الوثائق النمطية لأعمال التوريدات العادية بالرغم من ان تكلفة المناقصة (12,650,000) ريال يماني بالمخالفة لنص المادة (89) من اللائحة التنفيذية للقانونية.
6. قامت لجنة التحليل بإجراءات التحليل الفني بنظام الدرجات بالنسبة لمدى تطابق العينات مع المواصفات المقدمة.





Ref :

الرقم :

Date:

التاريخ :

Res:

المرفقات :

7. قامت لجنة التحليل بالتفاوض مع المتناقصين حول العينات المقدمة منهم وهو ما يتضح من المخاطبات المرفقة بينها وبينهم (مرفق صور للمراسلات) بالمخالفة لنص المادة (217) من اللائحة التنفيذية للقانون.

8. لم تقم لجنة التحليل برفع توصية بالإرساء على احد المتقدمين لاختلاف اراء الاعضاء وانما اكتفت برفع العينات الى لجنة المناقصات الرئيسية لاتخاذ القرار المناسب.

9. قامت الجهة بترسية المناقصة على عطاء غير مطابق للمواصفات الفنية لصنف الحقائق الجلدية للتداولات. علماً بان المرسى عليه قد خاطب الجهة باستحالة توريد الاصناف المطلوبة وفقاً لكراسة المواصفات وان التوريد سيتم وفقاً للعينات المقدمة منه وذلك بمذكرته المؤرخة في 2013/7/16م، إلا انه بتاريخ 2013/7/24م قام بمخاطبة الجهة مرة اخرى بالموافقة على التوريد بنفس المقاسات المطلوبة للجهة بالمخالفة لنص المادة (165 الفقرة ب) من اللائحة.

10. قامت الجهة بفتح المظاريف بتاريخ 2013/6/15م وتم مخاطبة المتقدمين بقرار الارساء بتاريخ 2013/9/8م علماً بان صلاحية العطاءات 90 يوم، ولم تقم الجهة بمخاطبة المتقدمين لتمديد صلاحية العطاءات.

القرار

بعد الاطلاع على ما سلف ذكره، وكون عطاء الشاكية لم يكن مطابقاً للمواصفات الفنية بالنسبة لحقائب النوع الاول في حين ان العطاء الذي تم ارساء المناقصة عليه غير مطابق للمواصفات الفنية بالنسبة لصنف الحقائق الجلدية للتداولات، لكل ذلك، واستناداً الى نص المادة (78) من القانون رقم 23 لسنة 2007، والمادتين (417، 419) من اللائحة التنفيذية لذات القانون، قررت الهيئة العليا للرقابة على المناقصات والمزايدات ما يلي:

1. رفض الشكوى كون عطاء الشاكية غير مطابقة للمواصفات الخاصة بالحقائب الجلدية للتداولات.

2. الغاء قرار الارساء واعادة الاعلان عن المناقصة.





Ref :

الرقم :

Date:

التاريخ :

Res.:

المرفقات :

3 على الجهة المشكو بها استخدام الوثائق النمطية المناسبة لعملية الشراء واجراء عملية التحليل وفقاً لما ورد في وثيقة المناقصة، مع أخذ الملاحظات المذكورة آنفاً بعين الاعتبار وضمان عدم تكرارها مستقبلاً.

والله الموفق

صدر بمقر الهيئة العليا للرقابة على المناقصات والمزايدات
بتاريخ 22 محرم 1435 هـ الموافق 2013/11/25 م

القاضي عبد الرزاق سعيد الأكلبي
عضو الهيئة العليا
للرقابة على المناقصات والمزايدات

م. عبد الحميد المتوكل
عضو الهيئة العليا
للرقابة على المناقصات والمزايدات

د. محمد احمد علي ثابت
عضو الهيئة العليا
للرقابة على المناقصات والمزايدات

د. ياسين محمد الخراساني
عضو الهيئة العليا
للرقابة على المناقصات والمزايدات

ا. ابن معروف الجند
عضو الهيئة العليا
للرقابة على المناقصات والمزايدات

ا. نجيب محمد بكير
عضو الهيئة العليا
للرقابة على المناقصات والمزايدات

م. عبد الملك احمد العرشي
رئيس الهيئة العليا
للرقابة على المناقصات والمزايدات

